مناطق التجارة الحرة وأثارها الاقتصادية

أ.م .د توفيق عباس عبد عون
كلية الإدارة والاقتصاد /كربلاء

مقدمة

كثر الاهتمام في الأونة الأخيرة بالمناطق الحرة بعدها مراكز جذب للاستثمارات الأجنبية فضلا عن قدراتها على خلق روابط أمامية وخلفية داخل الاقتصاد الوطني ومعالجة الأزمات التي يمكن أن تحدث داخل الاقتصاد خاصة مشكلة البطالة من خلال توفير فرص عمل إضافية للعاطلين عن العمل وبالتالي زيادة الدخل وتعزيز القدرة التنافسية للسلع المحلية اتجاه السلع الأجنبية فضلا عن تعزيز ايجابية ميزان المدفوعات وتوفير عملات أجنبية لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية في البلد وفق أسس اقتصادية تخدم البلد.

مشكلة البحث :- تواجه المناطق الاقتصادية الحرة ومنها المنطقة العربية عقبات وعراقيل عدة تتمثل بعدم القدرة على تفعيل دورها داخل الاقتصاد الوطني

أهمية البحث :- للمناطق الحرة أثار ايجابية وأخرى سلبية يمكن أن تنشأ من خلال إقامة هذه المناطق

هدف البحث :- التعرف على مفهوم المناطق الحرة والمعوقات التي تواجهها والآثار الاقتصادية المترتبة عن قيامها وتقديم مقترحات معينة لغرض الحد من أثارها السلبية

فرضية البحث :- يمكن أن تساهم المناطق الحرة بتدعيم الاقتصاد الوطني من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية وذلك عند قيامها وفق أسس اقتصادية سليمة .

أولا :- مفهوم المناطق الحرة

تعرف المنطقة الحرة بأنها منطقة محدده محاطة بسوُر، وهي خارج الإطار الكمركي للبلد الذي تتواجد فيه ولعدة أغراض منها خزن البضائع أو إقامة صناعات مختلفة للتصدير ويسمح لموظفي الكمارك بدخولها في أي وقت يشاءون لغرض الرقابة على مخالفة القوانين كأن تتعلق بإجراءات الحجر الصحي والزراعي وغير ذلك .

وتتمتع المنطقة الحرة بموقع استراتيجي كالقرب من الموانئ والمطارات فضلا عن الإعفاءات المتزايدة من الرسوم الكمركية وهي تبغي تحقيق عدة أهداف منها :- (١)

---

(١) بسطام الجنابي ، تطور مفهوم المناطق الحرة وآفاقها في العراق ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد ٣-٤، السنة الأولى ، ١٩٩٩-٢٠٠٠ ، ص ٧٠

١-زيادة الطاقة الاستيعابية من خلال تنويع مصادر الدخل المتجددة.

٢-توفير فرص العمل للعاملين وزيادة مستوى الكفاءة.

٣-امتصاص البطالة عن طريق استقطاب الاستثمارات الأجنبية وإعادة الهاربة منها والتي تقدر بنحو (١٠٠٠) مليار دولار والتي تزيد من مستوى الطلب على قوى الاستثمار وبالتالي التوسع في حجم الاستثمارات بالتنمية البشرية ومراكز الأبحاث المعلوماتية

٤-تحسين القدرة التنافسية للصناعات المحلية من خلال تدنية الكلف وتحسين النوعية

٥-تعزيز الدور الأيجابي لميزان المدفوعات عن طريق تنمية الصادرات وزيادة مساهمتها في العملة الأجنبية

٦-فسح المجال للقطاع الخاص لممارسة دوره من اجل توفير البيئة المناسبة لتحريك وتحفيز امكاناته في الأستثمار وقيادة المشروعات

٧-ارساء النظام التجاري العربي وفق اسس ومرجعيات عربية بدلا من حالة التبعية للنظام التجاري العالمي المتمثل بمنطقة التجارة العالمية حيث التهميش والأنكشاف التجاري والحقوق غير العادلة

٨-توسيع البنى التحتية من الطرق والجسور والمطارات والمراكز السياحية فضلا عن الأمتيازات والأفضليات والتسهيلات التي تنشأ من خلال المنطقة الحرة

وقد تطور مفهوم المناطق الحرة منذ عقد الستينات أذ تضمنت في مراحلها الأولى الخدمات التجارية والمالية كالتأمين والصيرفة ، واصبحت بالمئات بالثمانينات بعد ان كانت بالعشرات فقد بلغ عددها (١٠) مناطق حرة في

العالم عام ١٩٧٠ ثم نمت الى ١٦٠ منطقة حرة عـام ١٩٨٥ فـي البلـدان النامية ثم (٥٠٠) منطقة حرة في (١٢٠) قطر في أنحاء العالم كافة أذ بلـغ عددها في الصين اكثر من (٣٠) منطقة حرة تساهم بما يقارب (٣٠%) من الناتج المحلي الأجمالي وتستوعب (٤٠) مليون عامل ، وفي ماليزيـا (١٢) منطقة حرة .(٢)

ويستند المفهوم الحديث للمنطقة الحرة على تحويلها من منطقة منعزلـة ذات طابع تجاري ومن خلال تبعية العمل لرأس المال إلى مناطق تـساهم بـدور فعال في خلق علاقات التشابك مع الاقتصاد المحلي حيث أصبح راس المال يتبع العمل وفق قانون المنافع المتساوية وأصبحت المنطقة الحرة مركز جذب الاستثمار العيني وليس النقدي تضم مراكز صناعية متطوره تمارس أنـواع الخدمات والأنشطة المالية والمصرفية المختلفة بعيدا عن القيـود القانونيـة والإدارية مع تطويع التكنولوجيا المتقدمة في تلك المناطق لـصالح البلـدان العاملة فيها فضلا عن تمتعها التسهيلات والأمتيازات والإعفاءات الكمركيـة كافة .

ومن هنا فأن مدى الاستفادة من هذه المناطق يكون مناطا بهذه الأهـداف أذ أصبح التركيز واضحا على المردود الاقتصادي والاجتماعي مقابل النفقـات أي معيار العائد الكلفة كذلك ان السعر الذي يؤخذ فيها يعبر عنـه بالـسعر الحدودي بعيدا عن تشوهات الضريبة والرسوم أو التبذير الذي ينـشأ عـن انخفاض الكفاءة .

---

(٢) نفس المصدر السابق ، ص٧٢

ثانيا:- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

صادق المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال القرار رقم ١٣١٧ لسنة ١٩٩٧ على إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وهي اتفاقية سلعية وليست تكاملية بعدها تشمل مضمون المنطقة الحرة ولا تتعدى هذا النطاق من حيث تشكيل جدار كمركي موحد ،(٣)

وهي تهدف إلى تحرير السلع العربية المتبادلة من الرسوم الكمركية وذلك بتخفيضها ابتداءا من ١٩٩٨/١/١ وبنسب مئوية حتى التحرير الكامل نهاية ٢٠٠٧/١٢/٣١ مع عدم خضوعها لأية قيود غير كمركية خلال مدة البرنامج.(٤)

إن مثل هذه المنطقة يمكن ان تساهم في تحرير التبادل السلعي العربي دون قيود تذكر وتعميق القدرة التنافسية بعد أن ساهمت العولمة في زيادة حدة التنافس وتنميط الإنتاج والاستهلاك.

---

(٣)أ.د حميد الجميلي , مناطق التجارة الحرة العربية واعادة هندسة النظام التجاري العربي , بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الأقتصادية , بيت الحكمة , (٢٢-٢٣)ك١ ,٢٠٠١ , ص ٣٢

(٤) بسطام الجنابي , مصدر سبق ذكره ,ص ٧٩

ورغم ذلك نجد بأن الاقتصاد العربي مازال يعاني من اختلالات هيكلية مع ضعف القاعدة الإنتاجية والصناعية والتقنية التي تشكل مدخل عملية التنمية الأقتصادية فالقطاع الصناعي التحويلي مازال يساهم بنسبة (١١،٥ %) من الناتج المحلي الإجمالي أما مساهمة القطاع الزراعي العربي فهبو بحدود (١٣،٥ %)عام ١٩٩٨ تراجع إلى (٩،٢ %) عام ٢٠٠٣ كما اتسعت الفجوة الغذائية من (١١،١)[٥] مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى(١٨) مليار دولار عام ١٩٩٨ ثم ١٤،٧ مليار دولار عام ٢٠٠٣ أما الفجوة الزراعية فهي الأخرى تزايدت من (٢١) مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى (٢٥)[٦] مليار دولار عام ١٩٩٨ ثم ٢١،٤ مليار دولار عام ٢٠٠٣ أما على صعيد التجارة العربية فقد بلغت نسبة مساهمة التجارة العربية البينية (٩،٥ %) من التجارة الخارجية الإجمالية , والمعدات والنقل بنسبة(١٣%) في توليد القيمة المضافة للصناعات التحويلية , في حين تصل إلى (٣%) في الصادرات العربية مقارنة بنسبة (٣٣%) الأستيرادات العربية وذلك عام ١٩٩٨ في حين وصلت هذه النسب إلى (٩،٥%) , (١٦%) , (٣،٩%) , (٣٨%) للمتغيرات المذكورة سابقا عام ٢٠٠٣ على التوالي .[٧]

---

(٥)صندوق النقد العربي واخرون , التقرير الأقتصادي العربي الموحد , العدد ١٦ , ١٩٩٦ ,ص ١٢٠

(٦)أ.د حميد الجميلي , مصدر سابق ,ص ٣٢

(٧) انظر في ذلك :- صندوق النقد العربي واخرون , النقد الاقتصادي العربي الموحد , ٢٠٠٤ , صفحات متفرقة

- أ. د حميد الجميلي , مصدر سابق , ص ٣٢

ويستورد الوطن العربي (٥٠%) من مجمل تجارة العالم من القمح وتشكل المواد الخام والمنتجات الزراعية (٧٥%) من الصادرات العربية في حين استوردت الأقطار العربية ما قيمته (٦٩٢) مليار دولار سلعا "صناعية متنوعة للمدة من عام ١٩٩٠-١٩٩٨ .

إن هذا الوضع المتردي في الاقتصاد العربي والذي يظهر من خلال تدني مساهمته في التبادل التجاري الدولي يحتم على الأقطار العربية إعادة النظر في سياق هذه الاتفاقيات وضرورة التركيز على الاتفاقيات الثنائية وتفعيلها كقرارات ملزمة لطرفي الاتفاقية على أمل أن تنتقل إلى مرحلة لاحقة الى اتفاقية جماعية تضمن مساهمة اكبر .

ورغم كون الصادرات في البلدان العربية مرتفعة الدخل تشكل نسبة لا يستهان بها في تكوين الناتج المحلي الأجمالي تراوحت بين (٥٠،٣ %) , (٤٧،٦%) لعامي ١٩٩٠-١٩٩٥ على التوالي مقارنة بالأستيرادات التي تراوحت بين (٢٧،٧%) ,(٢٩،٥ %) بين العامين المذكورين وبالتالي تنعكس على معدل النمو , إلا إن هذا المعدل لايمكن ان تتمخض عنه تأثيرات ايجابية على مجمل الاقتصاد الوطني إلا من خلال زيادة حقيقية في الناتج المحلي الأجمالي لصالح الاستثمار,وليس من خلال زيادة الحصيلة النقدية المتأتية من الموارد النفطية , وبمعنى أخر فأن معدل النموالأقتصادي سوف يكون مرهونا" بإعادة توليفة عناصر الإنتاج المحلية من اجل المحافظة على الأمن الغذائي والاستقرار في المنتوجات الغذائية

ثالثا :- الآثار الاقتصادية المترتبة على إقامة المناطق الحرة

إن إنشاء المنطقة الحرة العربية يمثل ردا" على تحديات نظام العولمة المتمثل بمنظمة التجارة العالمية والتي أفرزت عدة نتائج تمثلت بالأتي(٨) :-

١-النتائج السلبية هي:-

أ- ارتفاع أسعار المواد الزراعية خاصة الغذائية منها

ب-انعدام الأفضليات التي كانت تتمتع بها صادرات البلدان النامية

ج- تزايد تكاليف التنمية نتيجة لظهور ما يسمى بحقوق الملكية الفكرية زيادة على تكاليف التكنولوجيا المرتفعة , أو استخدام العلاقات التجارية وحقوق الطبع والنشر والبرامجيات وارتفاع أسعار المدخلات الزراعية المستوردة.

د- ضعف كفاءة البلدان النامية من حيث قدرتها الإدارية والتنظيمية وبالتالي عدم قدرتها على مواجهة التيار الكاسح لبرنامج منظمة التجارة العالمية وتعرضها لخسائر كبيرة.

ه-تعاظم دور المنظمة في رسم سياسات التنمية الاقتصادية للبلدان النامية .

---

(٨) د. صلاح عبد الحسين حزام ، المناطق الحرة والمنافسة الدولية، مجلة دراسات اقتصادية , العدد٣-٤ السنة الأولى , ١٩٩٩-٢٠٠٠ ,ص١

٢_النتائج الايجابية

أ_اعتماد ضوابط معينة يمكن أن تساهم في حماية حقوق البلدان النامية .

ب_ النفاذ إلى الأسواق العالمية فيما يخص السلع المصدرة من قبل البلدان النامية والقادرة على المنافسة.

ج_ المعاملة المتميزة التي فتحتها الاتفاقيات للبلدان النامية .

د_ إن إلغاء القيود المفروضة سوف يساهم في تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى البلدان النامية .ويمكن القول بان المنطقة الحرة تعمل في ظل نظام الحرية الاقتصادية المستند لسوق المنافسة التامة ولكن غياب الشروط الموضوعية لنجاح هذه الأسواق في البلدان النامية سوف يجعل الأثر الناشئ عنها محدودا , كما ان الإدارة الاقتصادية الكفوءة والعلاقات الوثيقة التي تملكها مع البلدان الأخرى لها دور حاسم في أهمية المنطقة الحرة للاقتصاد المحلي .

إن مدى الاستفادة من المناطق الحرة سوف يكون مرهونا بعدة صعوبات تتمثل بالأتي :-

١-تعقد الإجراءات الكمركية وعدم توحيد المفاهيم بين الجهات التي تديرا لمناطق الحرة فضلا عن عدم تمكين المستثمرين باتخاذ الإجراءات المدروسة ضد هذه التقييدات

٢_الاستيراد والتصدير :- أذ يتعرض استيراد المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج للمناطق الحرة إلى تعقيدات متعددة وتواجه بحالة عدم الفهم لها.

٣_التعسف في فرض الضرائب على السلع التي يتم تبادلها ضمن المنطقة الحرة مما يجعل النتائج الملموسة غير قادرة على الوفاء بحقوق الأطراف المتعاملة ضمن المنطقة الحرة .

ورغم أهمية المناطق الحرة في توسيع حجم السوق من خلال تحفيز الطلب وتوفير سلع أو مواد أولية بأسعار تفضيلية ضمن المنطقة الحرة والتي يمكن ان تعوض عن الاستيراد من العالم الخارجي وبالتالي إقامة المشروعات الاستثمارية وخلق الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد المحلي وإنشاء المرتكزات الأساسية اللازمة لعملية التنمية , إلا إن تحقيق ذلك لا يغفل حقيقة مراجعة العوامل السابقة سواء ماتعلق منها بالنتائج المترتبة عن إعلان منطقة التجارة العالمية القائمة على النموذج الرأسمالي ام وسائل السياسة التجارية التي تعمل في ظلها المناطق الحرة لاسيما المباشرة منها والتي تشكل قيدا على عمل هذه المناطق أذ تتسم بعدم الوضوح وعدم المرونة في تطبيق القوانين فضلا عن النظام الضريبي المقيد بإجراءات تنظيمية معقدة وغير قادرة على استيعاب الآثار المترتبة على مجمل الاقتصاد الوطني.

رابعا:- المعوقات التي تواجه تشكيل المناطق الحرة(٩)

واجه تشكيل المناطق الحرة عدة عراقيل تمثلت بالأتي:-

١-معوقات عامة وتشمل:-

أ_معوقات إدارية :- انعدام الإدارات المتخصصة القادرة على توحيد وتنظيم العمل في المنطقة الحرة وبالتالي ازدواجية القرارات المتخذة بشأنها.

---

(٩) للمزيد من التفاصيل عن هذه المعوقات انظر في ذلك:دائرة البحوث الاقتصادية , غرفة تجارة وصناعة عمان , المنطقة الحرة ودورها في تشجيع الاستثمارات ورواج تجارة إعادة التصدير , مجلة دراسات اقتصادية , العدد الثالث , بيت الحكمة بغداد ٢٠٠٠ الصفحات ٨٧, ٨٩, ٩٣

ب_ضعف البني التحتية :- أي عدم تواجد فروع أو مكاتب لشركات محلية أو أجنبية متخصصة في الاتصالات أو التأمين أو النقل أو الشحن والتفريغ والموانئ والمطارات وغيرها.

ج- عدم تقسيم نشاطات المنطقة الحرة ضمن الرقعة الجغرافية المحددة من حيث التعبئة أو التغليف أو غيرها

د-عدم وجود سياق قانوني معتمد يتجاوب والتطورات الحديثة مع مراعاة الاتجاهات الحديثة التي حصلت في أنظمة السيطرة على البضاعة أو نقلها أو تخزينها أو غير ذلك.

ه- ضعف إمكانية الشركات المحلية في القدرة التسويقية عالميا وانحسار دورها في هذا المجال لفقدانها الخبرة العالمية .

و - فقدان القدرة التنافسية للسلع التي يتم تبادلها في السوق الحرة بسبب ضآلة الإنتاج وعدم كفاءتها في الأسواق العالمية.

١-اعادة التصدير وغسيل (تبييض السلع)

ينبغي ان يتضمن قانون المنطقة الحرة بعدم السماح بأعادة تصدير السلع والمنتجات الأولية المستوردة والتي تكون اجنبية المنشأ الى أي بلد اخر خارج الأتفاقيات المعقودة ضمن المنطقة الحرة , او تضمينها حالة من المغالاة في نسبة المكون المحلي في السلع خارج الأطار المتعارف عليه مما يدخل ضمن مفهوم غسيل (تبيض السلع) .

وهنالك العديد من انواع السلع التي تدخل في ميدان إعادة التصدير للمناطق الحرة منها سيارات واليات بمختلف انواعها , قطع الغيار للسيارات ,

والاصناف المختلفة للسكائر المحتوية على تبـغ , الات التقيـب او الحفـر العمودي, الفيديوات (أجهزة التسجيل المغناطيسي)

١-قواعد المنشأ والصناعات التجميعية :-

تقوم الصناعات التجميعية باستيراد القطع والأدوات اللازمة لمنتوج نهـائي وبالتالي إعادة تصديرها أذ تمتاز تلك الصناعات بالخبرة والكفاءة العالميـة للأيدي العاملة المدربة فضلا عن التعامل التجاري الواسع .

ومن أمثلة الصناعات التجميعية المقامة منشات تجميع الأجهـزة للحاسـبات الآلية ومنشات تجميع المركبات أذ يمكن استيراد الأجزاء والقطع الأساسـية اللازمة لهذه القطاعات في الدول التي قطعت أشواطا متقدمة في ذلك متمثلة بدول جنوب شرق أسيا ذات العمالـة الرخيـصة والتكنولوجيـا المتقدمـة والحصول عليها بأسعار منخفضة أو مجزية.

وقد حددت اهمية المحتوى المحلي للسلعة التجميعية , فضلا عن الغـاء دور حرية التجارة التجميعية تتمتع بأمتيازات الحرية التجارية بغض النظر عـن نسبة هذا المكون . ومن جانب اخر فأن تسعير الجزء المحلي فـي صـناعة التجميع وبالتالي نسبته في الصناعة يمكن ان تكون مـشوهة عنـد مغـالاة الشركات العربية في قيمة او سعر المكون المحلي من اجل زيادة نسبته فـي الصناعة التجميعية وبالتالي الحصول على امتيازات اكبرفي ميـدان حريـة التجارة .

٢- المدخلات الأجنبية وقواعد المنشأ(١٠)

حددت القيمة المضافة للسلعة المصنعة التي تتضمن مدخلات مـن طـرف أجنبي بأن لاتقل عن (٤٠%) كما نصت على ذلك اتفاقيـة تيـسير وتنميـة

التبادل التجاري بين البلدان العربية وتحتسب القيمة المضافة طبقا لعدة عناصر وعلى النحو الأتي:-

١- الأجور والرواتب كافة .

٢- استهلاكات الأصول السائلة.

٣- الإيجارات .

٤- تكلفة التمويل.

٥- المواد الخام الوسيطة ذات المنشأ الوطني.

٦- المصروفات العامة والإدارية.

٧- الوقود والكهرباء والماء.

٨- نفقات أخرى متنوعة .

---

(١٠) د. حميد الجميلي ,مناطق التجارة الحرة العربية وإعادة هندسة النظام التجاري العربي, مصدر سابق , ص٣٤

وتقاس وفق المعادلة الآتية:-

$$\text{نسبة القيمة المضافة المحلية} = \frac{\text{القيمة المضافة (مجموع الفقرات من ١-٨)}}{\text{القيمة النهائية للسلعة في باب المصنع}} \times ١٠٠ \quad \ldots(١)$$

القيمة النهائية للسلعة في باب المصنع = القيمة المضافة + المدخلات الأجنبية مطروحا منها الرسوم والضرائب المفروضة عليها.

القيمة المضافة = القيمة النهائية للسلع المنتجة عند انتهاء عملية التصنيع – قيمة المدخلات المستوردة الداخلة في إنتاج السلعة – الضرائب والرسوم (مع عدم دخول المواد ذات المنشأ الوطني) ولذلك يجب تضمين المدخلات الأجنبية عند احتساب القيمة المضافة وضرورة توخي الحذر من التعامل معها كمدخلات محلية.

الاستنتاجات

١-ان المناطق الحرة يمكن أن تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال توفير فرص العمل وتحسين القدرة التنافسية للسلع المنتجة أو جذب الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا.

٢-ان الفائدة الناشئة في المناطق الحرة ترتبط بعدة اعتبارات منها العائد الاقتصادي والاجتماعي قياسا بالنفقات.

٣-ان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لم تساهم في إزالة الأختلالات الهيكلية التي تعاني منها الأقطار العربية كضعف القاعدة الإنتاجية والصناعية العربية او الفجوة الغذائية المتزايدة مما يتطلب الأمر التركيز على الاتفاقيات الثنائية من اجل تحويلها في مرحلة لاحقة إلى اتفاقية جماعية

٤-يمكن إن تؤدي المناطق الحرة عدة نتائج منها تحفيز الطلب وتوفير السلع والمواد الأولية بأسعار تفضيلية وخلق علاقات التشابك القطاعي مع الأقتصاد المحلي وذلك يعد مرهونا بأعتبارات سوق المنافسة التامة والإدارة الاقتصادية الكفوءة

٥-هنالك عدة عقبات تواجه إنشاء المناطق الحرة كأن تكون عامة مثل المعوقات الإدارية وضعف البنية التحتية والقدرة التسويقية وعدم وجود سياق قانوني ينظم عمل هذه المناطق ومنها مايتعلق بإعادة التصدير وتبيض السلع وقواعد المنشأ والصناعات التجميعية أو المدخلات الأجنبية.

٦-إن السياق الذي قامت عليه الصناعات التجميعية يلغي دور المحتوى المحلي للسلعة أو أهمية حرية التجارة في هذا المستوى.

٧-يجب الانتباه عند احتساب القيمة المضافة في حالة التعامل مع المدخلات الأجنبية كمواد أولية محلية

التوصيات

١- تأسيس رابطة للمناطق الحرة تتولى تنسيق الفعاليات المناطة بها ومن خلال الاتحاد الدولي للمناطق الحرة بتجهيز الصادرات .

٢- التعاون بين الأقطار العربية في مجال تبادل الخبرات والزيارات والمؤتمرات على موضوعات المناطق الحرة .

٣- اعتماد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لتحديد العوائد والمنافع المتوقعة والتكاليف المستقبلية وفق سياق علمي دقيق يأخذ بنظر الاعتبار المعايير لذلك.

٤- منح الأمتيازات التفضيلية للمنتجات ذات المنشأ المحلي ومنح شهادة منشأ من البلد الأم في حالة تجاوز نسبة معينة من قيمة المكونات المحلية للمنتجات.

٥- منح التسهيلات والإعفاءات الضريبية للمستثمرين في المناطق الحرة وبدرجة عالية من النواحي الفنية والإدارية .

٦- تكثيف رؤوس الأموال والموازنات المتخصصة للمناطق الحرة والحد من القوانين التي تعيق من عملها.

٧- وضع آلية دعم للمنطقة الحرة ورفدها بالإمكانيات والكادر المؤهل لمختلف الاختصاصات مع منح الأفضلية
للشركات العاملة للشركات ضمن القطاع العام.

٨- على الدولة ان تسعى إلى تحديد الدقة عند منح امتياز للمستثمر الأجنبي في المناطق الحرة ,فالمستثمر في المراحل الأولى قد يحقق أرباحا ثم يرمي بالمشروع بعد ان تظهر بوادر خسارته على الدولة .

٩- يجب التحقق من سلامة التخزين والحفظ والشحن ومطابقة السلع المستوردة للمواصفات المطلوبة .

١٠-دراسة السوق المحلية والأسواق المجاورة والمنافسة الدولية والتسويق وكيفية اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتذليل العقبات

المصادر

١- بسطام الجنابي , تطور مفهوم المناطق الحرة وافاقها في العـــراق , مجلة دراسات اقتصادية , العدد ٣-٤, السنة الأولى ,١٩٩٩-٢٠٠٠ ,ص ٧٠

٢- أ.د حميد الجميلي مناطق التجارة الحرة العربية وإعادة هندسة النظام التجاري العربي بحوث ومناقشات المؤتمر العلمـــي الثالـــث لقـــسم الدراسات الأقتصادية , بيت الحكمة , (٢٢-٢٣) ك١, ٢٠٠١ , ص ٣٢

٣- صندوق النقد العربي وآخرون , التقدير الاقتصادي العربي الموحد , العدد ١٦ , ١٩٩٦ , ص ١٢٠

٤- د. صلاح عبد الحسن حزام , المناطق الحرة والمنافـــسة الدوليـــة , مجلة دراسات اقتصادية , العدد ٣-٤ , الـــسنة الأولـــى ,١٩٩٩ - ٢٠٠٠ , ص ١٠١

٥- دائرة البحوث الأقتصادية , غرفة وصناعة عمان , المناطق الحـــرة ودورها في تشجيع الاستثمارات ورواج تجارة إعادة التصدير , مجلة دراسات اقتصادية , العدد الثالث , بيت الحكمة , بغـــداد , ٢٠٠٠ , ص ٨٧, ٨٩ , ٩٣

٦- صندوق النقد العربي واخرون, التقرير الأقتصادي العربي الموحـــد ,٢٠٠٤, صفحات متفرقة